

Distr.: General
10 July 2012
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٠٠ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	لبنان
٣	هولندا
٤	بنما
٤	قطر
٥	إسبانيا
٩	تركيا

* A/67/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- ١ - أُنْتُت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٦٣، على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة، من خلال إجراءات شاملة ومنسقة، تستند إلى روح الشراكة المتعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار وعمليات التبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار؛ وشجعت بلدان المنطقة على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة، واعترفت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٢ - وسلّمت الجمعية بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، وكذلك توخي الاحترام وزيادة التفاهم فيما بين الثقافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هما أمران من شأنهما أن يسهما في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.
- ٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف، أن تقوم بذلك وتحمي من ثم الظروف اللازمة لتعزيز والتعاون في المنطقة. وشجعت الجمعية جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، من خلال تشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالمشاركة في جملة أمور منها نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.
- ٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، مع أخذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار، وتوطيد تعاونها في مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير القانوني وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويحول من ثم دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرّض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.
- ٥ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض

المتوسط. وهذا التقرير مقدم امثالاً إلى ذلك الطلب، واستناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٦ - وفي هذا الصدد، وُجّهت مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب إليها تقديم آرائها بهذا الشأن. وقد أُدرجت ردود الدول في الفرع الثاني من هذا التقرير. وستصدر أي ردود إضافية في شكل إضافات إلى هذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢]

إن لبنان يلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ويتعاون في مكافحة الإرهاب، الجريمة الدولية، نقل الأسلحة غير المشروعة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصاً وفي العالم عموماً.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

اتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين القرار ٦٣/٦٦ المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

ويأتي هذا الرد استجابة لطلب مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح موافاته بوجهة نظر الحكومة بشأن المسائل المشمولة بالقرار المطروح على نظر الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

فهولندا، ترى شأنها شأن غيرها من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أن الأمن الأوروبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتضطلع هولندا بمسؤوليتها على المستوى الثنائي، ومن خلال الاتحاد الأوروبي والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى، حيث إنها تضطلع بدور في دعم العمليات الانتقالية الجارية في عدة بلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ثم إن الأمن والاستقرار في هذه المنطقة يسهم في التخفيف من حدة التوتر خارجها. وتدعو هولندا جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف، إلى الانضمام إلى تلك الصكوك من أجل تعزيز السلام والأمن.

بنما

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

نحن ننطلق من وجهة نظر مؤداها أن المشهد القائم حالياً في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تتجاذبها مخاطر العولمة وآفاقها الجديدة، يجعل من الطبيعي اللجوء إلى التعاون باعتباره هو السبيل الأوضح لتطوير العلاقات بين مختلف دول المنطقة.

فالتراعات المتنوعة التي لا تعد ولا تحصى التي تعج بها المنطقة اليوم، عطلت عملية التكامل فيما بين مختلف بلدانها وقيام تعاون فعلي فيما بينها.

ويشكل التعاون في المسائل الأمنية، بلا شك أحد أكثر مجالات التعاون حساسية وتعقيداً، وبخاصة من حيث تداعياته السياسية.

ونحن نوصي بمواصلة العمل في وضع أدوات فعالة لهذا التعاون، وبإحلال السلام والأمن في المنطقة على نحو تدريجي.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

رغم أن قطر لا توجد في المنطقة الجغرافية المحددة في قرار الجمعية العامة، وليست من بين الدول المذكورة في هذا القرار، فإنها ترى أن تحقيق الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز التعاون مع دول الشرق الأوسط والبلدان المغاربية والعربية الأخرى. فالسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط والاستقرار الدولي صنوان لا يفترقان. وإن تحقيق الازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط مسؤولية تتحملها جميع الدول.

وفي حين تؤكد قطر من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي المتعلقة بالتعاون بين الدول والعلاقات الودية، فإنها تبذل باستمرار قصارى جهودها لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار بالاشتراك مع دول البحر الأبيض المتوسط.

وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من القرار المذكور أعلاه، اتخذت دولة قطر العديد من التدابير في مجال مكافحة الإرهاب، حيث إنها انضمت إلى الآليات الدولية لترع السلاح وعدم الانتشار، وأصدرت تشريعات وطنية لتنفيذها. وتحظر دولة قطر استخدام أسلحة الدمار الشامل على أراضيها، وتتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والمجتمع الدولي من أجل مكافحة الجريمة الدولية والنقل غير المشروع للأسلحة.

وتنظم اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة حلقات عمل لتوعية طلاب المدارس الثانوية والجامعات، إضافة إلى موظفي الجمارك. وتهدف هذه الحلقات إلى اطلاع المجتمع القطري على المخاطر التي تنطوي عليها أسلحة الدمار الشامل، وإلى أن يكون لها أثر إيجابي في النهوض بالمجتمع، وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالمثل، تسعى دولة قطر جاهدة إلى تعزيز التعاون الدولي، الأمر الذي يسهم في تعزيز السلام والأمن بين دول المنطقة، ودول البحر الأبيض المتوسط وبقية العالم.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١١]

لطالما تصدرت منطقة البحر الأبيض المتوسط اهتمامات إسبانيا لأسباب تاريخية وجغرافية، حيث جاء في آخر التوجيهات الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني تحت رقم ٢٠٠٨/١ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن "أمن إسبانيا مرتبط أيضا بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فإن من الأهمية بمكان أن تتحول هذه المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار مشترك". لذلك تحتاج هذه المنطقة إلى إطار دائم للعمل وصنع القرار من أجل تطوير السياسة الدفاعية التي بلغت آخر مرحل إعدادها.

ويضاف إلى ذلك أن السياسة الدفاعية الإسبانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تندرج ضمن المبادئ التوجيهية العامة للسياسة الدفاعية الإسبانية الحالية وتوجيهاتها المتمثلة فيما يلي:

– التقيد التام بالشرعية الدولية.

- الاندراج ضمن إطار متعدد الأطراف، حيث تنفذ ضمن مختلف المبادرات والمنظمات التي ننتمي إليها، وهي "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط" المنبثق عن عملية برشلونة، في إطار الاتحاد الأوروبي؛ و "الحوار المتوسطي"، في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وأنشطة التعاون مع الشركاء في البحر الأبيض المتوسط في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن "مبادرة ٥+٥" التي نشارك فيها إلى جانب تسعة بلدان أخرى من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وتتبع إسبانيا في هذه المنتديات المتعددة الأطراف سياسة فاعلة في مختلف مجالات العمل المتوسطي وتبدي التزاما قويا بها.

- إضافة إلى البعد المتعدد الأطراف، تدعم إسبانيا جميع المبادرات الأمنية والدفاعية التي تنشط الحوار وتحفز على التعاون الثنائي مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، بطرق منها الدبلوماسية الدفاعية على وجه الخصوص.

- يتعلق الأمر إذن بسياسة على مستوى عال من الالتزام، كما يتبين من حضورنا في شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي لبنان، يبلغ عدد الجنود الإسبان ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تؤدي مهمة معقدة، ١٠٠ جندي يعملون من أجل تحقيق الاستقرار العالمي في إطار ملموس بما يترتب على ذلك من آثار عدة، ليس على البلدان المجاورة فحسب، بل كذلك على العالم ككل.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الدفاعية الإسبانية تتسم أيضا بمهدفها المحدد، أي تحقيق السلام. فهي تسعى إلى بناء الثقة من خلال التعاون، وتقتصر مسارات عمل وأهدافا للمجتمع الدولي، وتشترك أيضا في تسوية النزاعات. وتتولى وزارة الدفاع هذه المسؤولية بالاشتراك مع مجموع الإدارات العامة المختصة، في إطار نهج متعدد الاختصاصات وإجراءات شاملة وتضافر جهود الهيئات المدنية والعسكرية والقطاعين الخاص والعام.

وإن عدم التوصل حتى الآن إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلي من أهم أسباب عدم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يشكل عقبة كأداء أمام التعاون في هذا الإطار. لذلك فإن من أولويات السياسة الخارجية الإسبانية التشجيع على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس اتفاق المجتمع الدولي على الطابع الاستعجالي لاعتماد الحل المتمثل في إقامة دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب بسلام وأمن، وتنفيذ ذلك الحل بدون إبطاء. وترى إسبانيا ضرورة أن يترافق هذا الحل بإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب الآخرين، وبإقامة علاقة جديدة بين الإسرائيليين والعالم العربي والإسلامي. وتبذل إسبانيا، بالتنسيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ومع الأعضاء الآخرين

في المجموعة الرباعية^(١) والدول العربية، كل ما في وسعها لتهيئة بيئة مواتية للتقدم الحاسم في هذا الاتجاه. ولهذا ينبغي تمكين الطرفين من استئناف العملية السياسية، بالمساهمة في بناء الثقة المتبادلة وتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى الانتكاس واندلاع أزمات، مثل توسيع المستوطنات أو موجة جديدة من العنف في غزة. وستواصل إسبانيا دفاعها عن حل قائم على الشرعية الدولية واتفاق الطرفين.

بيد أنه لا يجب أن يغيب عن الأذهان بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة بالغة التعقيد والتنوع على جميع المستويات، الاجتماعية منها والدينية والاقتصادية والقيمية، ومن ثم فإن أكبر التحديات المطروحة هو إيجاد وتنفيذ صيغ من شأنها تحقيق التكامل والتعاون.

وثمة أيضا اختلاف هام في التصورات، بما فيها التصورات المتعلقة بالأمن والدفاع. لذلك فقد تكون لإقامة نظام لتدابير تعزيز الثقة والأمن بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية جوهرية. كما قد يكون اعتماد نظام ثبتت فعاليته، مثل النظام القائم حاليا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ضمن السياق المتوسطي نقطة انطلاق جيدة.

ويمكن أن يقوم هذا النظام على ميثاق أمني متوسطي يعتبر هذه المنطقة الجغرافية حيزا أمنيا غير مجزأ ويشمل نظاما لتدابير تعزيز الثقة والأمن، ومدونة لقواعد حسن السلوك بين البلدان الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وكذلك آلية لتبادل المعلومات تسمح لهذه البلدان بتنسيق الخطط الأمنية لكل منها على نحو أفضل.

وفي ما يلي بعض التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز الثقة المتبادلة، وبالتالي تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

- تعزيز التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، أي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتدفقات أعداد هائلة من السكان والاتجار بالمخدرات.
- إنشاء آليات للتشاور وتبادل المعلومات العسكرية.
- التعاون على إنشاء آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في فترة ما بعد النزاعات.
- التشجيع على توقيع المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وعلى أهدافها، والتصديق عليها.

(١) المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وتتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

- التشجيع على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها في الشرق الأوسط.
- تعميق التعاون والتكامل بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في عمليات حفظ السلام، ولا سيما المتعلقة منها بهذا الحيز الجغرافي، وزيادة إسهامها في هذه العمليات.
- تعزيز برامج التعاون والمساعدة في مجال الأمن والدفاع، مع زيادة تبادل الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين في إطار المناورات والدورات التدريبية وزيارة الوحدات العسكرية أو عقد اجتماعات بين هيئات الأركان.
- تعزيز دور السلطات المدنية في إطار آليات دعم القوات المسلحة عند وقوع حالات طوارئ وكوارث.
- مواصلة دعم أعمال معهد الدراسات الدفاعية ٥+٥ (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، تونس، الجزائر، فرنسا، ليبيا، مالطة، المغرب، موريتانيا). وأعلن البيان الوزاري الصادر في كاليري بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ رسمياً عن بدء العمل بما يسمى هيئة الدفاع ٥+٥ الافتراضية، وذلك بهدف مناقشة مسائل الأمن والدفاع المشتركة بين الشركاء العشرة، لتحسين تبادل المعلومات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وتبادل الخبرات والقيام باتصالات لإنشاء شبكة طلابية. وتوزع حالياً أنشطة هيئة الدفاع ٥+٥ على أساس طوعي بين الدول الأعضاء. وعقد خلال عام ٢٠١١ اجتماعان في باريس في آذار/مارس وفي روما في أيلول/سبتمبر.
- تعزيز برامج التعاون المتعلقة بالسلامة البحرية ومراقبة حركة المرور البحري.
- مواصلة تنفيذ سياسة "الحلقات الدراسية الدولية بشأن الأمن والدفاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط" التي تنعقد سنوياً في برشلونة منذ عام ٢٠٠٢، بهدف الإسهام في النقاش السياسي والأكاديمي الدائر حول الأمن والدفاع في هذه المنطقة. وفي عام ٢٠١١، عقدت الحلقة في برشلونة في ١٣ حزيران/يونيه وتناولت موضوع "القوات المسلحة والانتقال الديمقراطي في منطقة البحر الأبيض المتوسط".
- تشجيع الأنشطة التي تؤدي إلى مزيد من الشفافية في التخطيط المعلق بالدفاع وفي عمليات مراقبة الميزانيات الوطنية.
- تشجيع الأنشطة الرامية إلى تعزيز الرقابة الديمقراطية على قوات الدفاع والأمن للدول.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢]

لطالما كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حساسة ومعقدة من الناحية الجيوسياسية وعبارة عن مجموعة فسيفسائية من الناحية الاقتصادية. وقد ظلت البيئة الأمنية وآليات التعاون في حالة اعتمال متواصل منذ نهاية الحرب الباردة. غير أن البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية ازدادت تعقيدا في الآونة الأخيرة، وهو ما أصبح يتطلب إجراء تحليل ثاقب بقدر أكبر للتحديات التي تواجهها المنطقة، ولآليات التعاون المحتملة للتعامل مع هذه التحديات.

وترى تركيا أن الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والإسرائيلي الفلسطيني بوجه خاص، يقع في صميم المشاكل في الشرق الأوسط. وأن الحل العادل والدائم والشامل هو المدخل إلى تطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة، وإلى فتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي الكامل والتنمية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عملية تاريخية من التغييرات والتحويلات السياسية. ولا بد من أن تتم بطريقة منظمة وسلمية وفقا للمطالب المشروعة لشعوب المنطقة ليتسنى تهيئة أجواء الاستقرار والسلام والأمن، إضافة إلى إرساء تعاون إقليمي فعال في حوض البحر الأبيض المتوسط كله. فالتغييرات الأساسية التي بدأت تستجد في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة، زادت من أهمية تسوية النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين مما كان في أي وقت آخر. ومن ثمة، ترحب تركيا بما يبذل من جهود ترمي إلى استئناف المفاوضات المباشرة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تتوفر لها مقومات الاستمرار تكون القدس الشرقية عاصمتها، وتتوفر لسكانها أسباب العيش في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتؤيد هذه الجهود.

وتودّ تركيا أن ترى جميع بلدان المنطقة تتقاسم أهداف عدم الانتشار والعمل بصورة جماعية من أجل عالم أكثر أمنا واستقرارا. وهي تؤيد إنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق فعليا من خلوها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتشجع جميع الجهود المبذولة من أجل بلورة فهم إقليمي مشترك بشأن هذا المشروع، وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية. في هذا السياق، سيتواصل التأييد الذي تبديه تركيا عموما بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والتأييد الذي تبديه خصوصا بشأن تنفيذ القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) المتعلق بالأسلحة النووية. وقد نشطت تركيا في إعداد الوثيقة الختامية لمؤتمر

عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة التي تضمنت توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر آخر في عام ٢٠١٢ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتناول مسألة إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط. ونحن مستعدون للمساهمة في الجهود التي يبذلها الميسر من أجل إنجاح الدعوة إلى تنظيم هذا الحدث.

وتؤيد تركيا بقوة التعاون الدولي والإقليمي على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. وبناء على مبادرة منها، بدأ منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ تنفيذ عملية درع البحر الأبيض المتوسط من أجل تأمين نقل النفط من ميناء جيهان الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى ردع انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالإرهاب. وتشارك في هذه العملية أيضا وحدات مخصصة للتعاون في التحقيق مع السفن التجارية في المنطقة الخاضعة للمراقبة. ويتم إبلاغ سلطات حلف شمال الأطلسي بأسماء كل من جهات الاتصال المحددة في نطاق هذه العمليات، والعناصر المشتركة في عملية المسعى الحثيث، والعمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة في لبنان.

وطبقا للوائح حركة الملاحة البحرية في المضائق التركية ومنطقة بحر مرمرة، يطلب من كل سفينة أسلحة وذخائر تريد المرور عبر المضائق التركية تقديم "شهادات المستخدم النهائي" من أجل تحديد ما إذا كانت الشحنة قانونية ومتوافقة مع الالتزامات الدولية ذات الصلة. وتنطبق نفس هذه الممارسة أيضا على النقل الجوي. وكما هو مبين في نشرة معلومات الطيران التركية، فإنه يطلب من جميع رحلات الشحن، التي تحمل بضائع خطيرة تقديم "شهادات المستخدم النهائي" من أجل الحصول على الإذن بعبور المجال الجوي لتركيا و/أو الهبوط في الأراضي التركية و/أو الإقلاع منها.